

المصدر: الحياة

التاريخ: ٢٥ أكتوبر ٢٠٠٥

دمشق تتظاهر وتحذر من «اجنדה لبنانية» في مجلس الأمن ... واشنطن وباريس تريدان «ارغام» سورية على التعاون مع ميليس من دون عقوبات

كدمشق، بيروت، باريس، نيويورك - ابراهيم حميدي، رندة تقي الدين،

درغام الحياة - 05/10/25

نشطت امس الدبلوماسية الاميركية والفرنسية لاقتناع اعضاء مجلس الامن الذي ينعقد اليوم بمشاركة لبنان، باصدار قرار يرغم الحكومة السورية على التعاون مع القاضي الالمانى ديتليف ميليس رئيس لجنة التحقيق الدولية في اغتيال رئيس وزراء لبنان السابق رفيق الحريري، من دون الذهاب الى حد فرض عقوبات او التهديد بها، وواجهت دمشق ذلك بحملة سياسية وديبلوماسية مضادة تمثلت في تظاهرات في دمشق وحلب ورسائل الى الدول الاعضاء في المجلس تحذر من «تسييس يهدد الامن والاستقرار» في المنطقة.

واستبعدت الاوساط الدبلوماسية في نيويورك طرح اي مشروع قرار اليوم من اجل ان يتفرغ مجلس الامن للاستماع الى احاطة من ميليس حول التقرير الذي تسلمه المجلس الخميس الماضي وتحدث فيه عن «عرقلة» سورية للتحقيق.

وعدل وزير الخارجية السوري فاروق الشرع عن التوجه الى نيويورك بعدما طلب الاجتماع بالامين العام للأمم المتحدة كوفي انان اليوم، واكد انان للصحافيين الموعد. لكن السفير السوري لدى المنظمة الدولية فيصل المقداد قال ان الشرع أجل مجيئه الى نيويورك بعدما تبين ان الجلسة الوزارية للمجلس لن تعقد اليوم.

وتوقعت الاوساط الدبلوماسية عقد الجلسة الاسبوع المقبل ولم تستبعد ان تخصص لتقديم تيري رود لارسن تقريره عن تنفيذ القرار 1559 الذي سيتطرق الى استمرار التدخل السوري في لبنان عبر الفصائل الفلسطينية المتشددة.

وتشاور الوفدان الاميركي والفرنسي خلال عطلة نهاية الاسبوع في الافكار الرئيسية لمشروع القرار المرتقب، وقررا اللجوء الى التهديد بالعواقب لكن بصورة غير مباشرة ومن دون ذكر كلمة «العقوبات» او «العواقب الجديدة».

وتحدث السفير الاميركي جون بولتون عن «الدرجة العالية جداً من وحدة الهدف التي برزت في المشاورات التي اجريناها (وتمثلت) في الاصرار على ضرورة تعاون الحكومة السورية مع تحقيق ميليس وضرورة توقفها عن عرقلة عمل اللجنة. ونحن نبحث عن وسائل المضي في الضغط (على دمشق) خلال الايام المقبلة».

واضاف بولتون «هذا الان وقت الاعترافات الصادقة لسورية»، مشددا على ان زمن «العرقلة» وزمن «الاجراءات النصفية» ولى «وما نريده هو التعاون الجوهري ونريده حالياً».

السفير الفرنسي جان مارك دو لا سابلير قال «ما وصفه ميليس في التقرير مسألة بالغة الجدية... وعلى مجلس الامن ان يضع ثقله من اجل التوصل الى الحقيقة». وشدد على «اهمية استصدار رد فعال من مجلس الامن» متجنباً الاجابة عما اذا كان مشروع القرار سيتضمن التهديد باجراءات عقوبية.

وأكد السفير البريطاني امير جونز بييري «نريد نتائج، وما يحدث في هذه المرحلة تحرك نحو النتائج. ذلك ان تقرير ميليس جوهري ويجب اخذه بجدية بالغة».

السفير الروسي اندريه دنيسوف رفض التعليق على ما اذا كانت روسيا تقبل او ترفض اللجوء الى «الفصل السابع» الذي يرغب الدول على تنفيذ القرارات الدولية، لكنه اكد ان لا مانع من مطالبة سورية بالتعاون مع التحقيق. وقال «سننتظر» الاطلاع على النص، والكلام عن موقف روسي «سابق لاوانه».

اما السفير الصيني غوانغيا وانغ فقال «لا نرى حاجة الى الفصل السابع» في هذه المرحلة، اذ ان الطرف السوري «تعهد بانه سيتعاون» وهناك «حاجة الى المزيد من العمل في التحقيق»، مشيراً الى مبدأ «افتراض البراءة». واضاف ان لغة الفصل السابع تعني «العواقب الجدية» ولذلك يجب التمهّل.

من جانبه، رفض السفير الجزائري عبد الله بعلي، العضو العربي الوحيد في مجلس الامن، استباق موقف بلاده من مشروع القرار المنتظر لكنه اكد ان «الأميركيين والفرنسيين يعملون على مشروع قرار تحت الفصل السابع لارغام سورية على التعاون مع لجنة ميليس»، مركزاً على ان الهدف هو «الارغام» على التعاون. لكنه اضاف ان «الكلام عن العقوبات مجرد تأويلات، ولننتظر تقديم مشروع القرار وبعدها يتضح موقفنا».

وسئل بعلي اذا كانت للجزائر مشكلة مع اللجوء الى الفصل السابع فقال «لا يمكن لي الحكم مسبقاً». وعندما سئل ان كانت الجزائر راضية عن مستوى التعاون السوري مع لجنة التحقيق وقول دمشق انها تعاونت، اجاب «ان التقرير يقول انها لم تتعاون تماماً».

(وفي الجزائر (رويترز) قال وزير الدولة الممثل الشخصي لرئيس الجمهورية، عبد العزيز بلخادم لدى سؤاله عن موقف الجزائر من الضغوط على سورية: «هذا ملف معقد جداً. ونتابع بقلق كبير هذه الاتهامات»).

اما السفير السوري فيصل المقدادا فقال «لقد تعاوننا وسنستمر في التعاون بلا حاجة الى دعوتنا لذلك». واضاف «لا حاجة الى العقوبات، فلماذا الاجراءات القاسية؟». وزاد «لكل دولة برنامج عمل، ونحن نأمل في ان لا توقع الاجندة اللبنانية هذه المرة بعض الناس وتدفع بالاجندة التي يريدونها. فلقد فعلوا ذلك في السابق ونحن نأمل ان لا يحاولوا ذلك الان. فهذا خطير على شعوب تلك الدول وعلى وحدة مجلس الامن، وكسابقة فرض الاجندة الخاصة. فالمسألة مسألة تعاون ونحن تعاوننا».

تمايز فرنسي

وفي باريس، أبدى وزير الخارجية الفرنسي فيليب دوست بلازي تحفظه عن فرض عقوبات على سورية، داعياً الى إتاحة المجال لميليس لإنهاء تحقيقاته «بحيث يتبين تعاون سورية او عدمه مع اللجنة فتكون العقوبات بمستوى النتائج التي ستحرزها اللجنة».

وعلمت «الحياة» من مصادر فرنسية مطلعة ان البحث جار في مجلس الامن في قرار يتيح لميليس مواصلة تحقيقاته حتى النهاية، وينص على تمديد مدة عمله الى 15 كانون الاول (ديسمبر) المقبل، مع ترك الباب مفتوحاً امام امكان اعطائه مهلة اضافية، اذا لم يتمكن من انهاء تحقيقه خلال تلك الفترة.

وقالت المصادر ان القرار سيوجه رسالة واضحة الى سورية حول ضرورة التعاون مع ميليس والا ستعرض لعقوبات مختلفة بينها قيود تفرض على الاشخاص الذين وردت اسماؤهم في تقرير لجنة التحقيق. وذكرت ان الادارة الاميركية تدفع في اتجاه ان يطالب القرار المرتقب سورية بالتعاون مرفقاً بعقوبات شخصية وتلقائية على الاشخاص المذكورين في التقرير، لكن فرنسا تدرك ان مثل هذا القرار لن يحصل على موافقة كل اعضاء المجلس، اذ ان روسيا والصين قد تعارضان ذلك. واعتبرت المصادر ان الاجماع ضروري لكي يشكل القرار رسالة واضحة الى سورية من الاسرة الدولية.

ورأت المصادر ان ما من احد يريد الفوضى في سورية، وأكدت ان فرنسا لا تريد قلب النظام السوري، وان المسؤولين الاميركيين ومن بينهم الرئيس جورج بوش استمعوا الى نصائح الرئيس جاك شيراك ومفادها ان قلب النظام السوري يخيف الدول العربية ويحمل في طياته مخاطر لا يريدونها أحد في المنطقة.

تحذير سوري

وفي دمشق، علمت «الحياة» أمس ان عدداً من السفارات الاجنبية اجري مراجعات لاجراءات الامنية لديه، وان بعض الدبلوماسيين يدرس ارسال ابناهم الى بلادهم.

وقالت مصادر سورية مطلعة لـ «الحياة» ان وزارة الخارجية السورية استكملت أمس تسليم سفراء الدول الـ 15 الاعضاء في مجلس الامن رسائل من الرئيس بشار الاسد الى رؤساء هذه الدول تتضمن موقف سورية من تقرير القاضي الالماني ديتليف ميليس و«ضرورة معالجة موضوعية للتقرير وتحمل مجلس الامن مسؤولياته في الحفاظ على الامن والاستقرار في الشرق الاوسط»، وتحذيراً من «تسييس يهدد الامن والاستقرار»، في مسعى سوري يستهدف «عدم قفز مجلس الامن الى فرض عقوبات» خلال مناقشة التقرير مساء اليوم.

الى ذلك، شارك آلاف السوريين في مسيرتين في مدينتي دمشق وحلب تأييدا للموقف الرسمي ورفضاً لتقرير ميليس، تضمنتا لافتات منددة بالسياسة الاميركية و«تسييس التقرير». كما ان وفدا من رجال الدين المسلمين والمسيحيين سلم سفراء اوروبيين مذكرة تفند ما ورد في التقرير.

الموقف من بيروت

وفي بيروت، صدر موقف مشترك عن تحالف «حزب الله» وحركة «أمل»، أعلن ان التقرير الدولي الذي سلمه ميليس الى الأمانة العامة للأمم المتحدة «لم يوصل اللبنانيين الى الحقيقة المنتظرة» من دون ان يعلن رفضه التقرير، كما جاء في مواقف لبعض حلفاء سورية في لبنان، وأيد البيان «الحاجة الى المزيد من التحقيق الجدي والقضائي الذي يستند الى الوقائع الملموسة، والبعيد من التوظيف السياسي ولذلك كانت الموافقة على تمديد عمل اللجنة حتى 15 كانون الاول (ديسمبر)». ورفض التنظيمان فرض عقوبات على سورية.

ووصفت مصادر مقربة من «الثنائية الشيعية» البيان بأنه يبقى تحت سقف موقف مجلس الوزراء الذي شارك فيه وزراء الحزب والحركة، والذي اعتبر التقرير «خطوة متقدمة ومهمة على طريق الوصول الى الحقيقة»، لكنه موقف يأخذ في الاعتبار خصوصية التنظيمين في العلاقة مع سورية.

على صعيد آخر، استمرت تداعيات نشر تقرير ميليس على موضوع رئاسة الجمهورية في لبنان، في ظل مطالبة بعض القوى باستقالة الرئيس اميل لحود والتي انضم اليها امس النائب المرشح للرئاسة بطرس حرب، معتبراً ان لحود «بات في عزلة سياسية» وان «انتخاب رئيس جديد يصون كرامة لحود وموقعه وموقع الرئاسة».

وجاء هذا الموقف في ظل استمرار مطالبة كتلة «تيار المستقبل» لحود تحمل مسؤولياته بعد تورط رؤساء الاجهزة الامنية، الذين كانوا يعملون معه، وبعد ان كانت الوزيرة نايلة معوض طالبت لحود بالاستقالة ايضاً، اول من امس.

لكن استمرار المواقف الهادفة الى فتح معركة رئاسة الجمهورية دفعت «تكتل الاصلاح والتغيير» الذي يترأسه العماد ميشال عون الى التحذير من الالتفاف على الواقع الشعبي والتمثيلي الذي نتج عن الانتخابات النيابية الاخيرة». ورحب التكتل «بكل دعوة الى التشاور من اجل رؤية مشتركة» في اشارة الى الدعوة التي كان اطلقها قائد «القوات اللبنانية» الدكتور سمير جعجع من اجل اجتماع برئاسة البطريك الماروني نصرالله صفير لبحث الموضوع الرئاسي.